التنمية المستقلة

والناظر في صيرورة حقل التنمية يجد أن هذا الحقل قد ولد ناقص النمو ، غير مكتمل المعنى ، أو واضح الدلالة ، ولعل تحليل التطور الذي مر به المفهوم ذاته ، أي مفهوم التنمية وما لحقه من إضافات يؤكد هذه الفرضية ، ففي البدء كانت التنمية كلفظة مفردة تعبر عن عملية اقتصادية مادية في أساسها تلحق بالبنى التكنولوجية والوسائل المعيشية وما يسد حاجات الإنسان المادية ، أي أن هذا المفهوم – على الرغم من ادعاءه الشمول من خلال تعدد أشكال التنمية ومجالاتها السياسية والاقتصادية ...الخ – إلا أنه قد تم استلابه من جانب علم الاقتصاد على حساب المجالات الأخرى وأصبحت التنمية تطلق حامله معاني الشمول لكل أبعاد المجتمع ولكن يقصد بها ويفهم منها الدلالة الاقتصادية فحسب . وهنا جاءت المرحلة الثانية من تطور هذا المفهوم وهي المرحلة التي أضيف فيها إلى مفهوم التنمية مفهوم الشمول فأصبح هناك ما يعرف بالتنمية الشاملة وكأن معنى لفظة التنمية بدون إضافة لفظة الشاملة لا يدل على الشمول . وهنا قصد بمفهوم التنمية الشاملة تلك العملية التي تشمل جميع أبعاد حياة الإنسان والمجتمع وتغطي مختلف المجالات والتخصصات ، وتتقاطع مع مجمل العلوم الاجتماعية . وعلى الرغم من ظهور هذا المفهوم ، مفهوم التنمية الشاملة إلا أن الدلالات الأولى لمفهوم التنمية كانت ولم تزل أسيرة في الأبعاد الاقتصادية والمادية لعملية تطوير المجتمعات وترقيتها .

وإذا كان مفهوم التنمية الشاملة قد استطاع تجاوز القصور الموضوعي لمفهوم التنمية في صياغته الأولى ، فإنه ، أي مفهوم التنمية الشاملة ، لم يستطع تجاوز القصور الجغرافي والاستراتيجي للمفهوم إذ ظل مفهوم التنمية يحمل دلالات تبعية منطقة معينة لمنطقة أخرى ويحمل أيضاً أحكاماً قيمية تقضي بدنو وتواضع ثقافة وحضارة معينة أمام حضارة أخرى ، بل فوق ذلك وقبله ظل هذا المفهوم يوظف أو يؤدي إلى توظيف طاقات وقدرات مجتمعات معينة لصالح مجتمعات أخرى . حيث يتم استنزاف مواردها وعقولها لخدمة دول ومجتمعات بعينها ، فظل مفهوم التنمية حتى وإن نعت بالشمول يرسخ تقسيم العالم إلى مركز وهامش ، إلى متقدم ومتخلف ، إلى تابع ومتبوع ، إلى منتج للتكنولوجيا والأفكار والنظم ومستهلك لها . ولذلك برزت الحاجة إلى معالجة هذا القصور و إعادة الاعتبار إلى عملية التنمية كعملية شاملة ، وفي نفس الوقت متعاطية بصورة كاملة مع إطارها الجغرافي ، ومحيطها الاجتماعي ، والثقافي،

والحضاري، وهادفة استراتيجياً إلى خدمة المجتمع والإنسان الذي يعمل لها ويسعى لتحقيقها ومدركة لمجمل أبعاد المعادلة الدولية القائمة على المستخدم والمستخدم ، الكفيل والمكفول ، السيد ، والتابع ، الهامش والمركز ، البدائي والمتقدم .... الخ . وهنا ظهر مفهوم التنمية المستقلة ليحاول فك الارتباط مع الخارج ودفع عملية التنمية للتركيز على الداخل بكل صوره وأبعاده وليعيد التذكير بتصادم المصالح أو تعارضها أو اختلافها بين المركز والهامش أو بين المتقدم والمتخلف ، وليؤكد على الأبعاد الذاتية للتنمية ، وليتجاوز إشكالية القصور الجغرافي لمفهوم التنمية السابق سواء في صورته الأولى أو بعد أن أضيفت إليه " الشاملة " ، فيقيم التوازن بين شبكات متعارضة من المصالح يمكن محورتها حول " الذات " بكل أبعادها ودلالاتها ومعانيها و" الآخر " بكل أشكال تمظهراته وبكل ممثليه والمندرجين في أطره المصلحية .

وعلى الرغم من أن مفهوم التنمية المستقلة الذي يمكن اعتباره الجيل الثالث لمفهوم التنمية المولود ناقص النمو مشوه البنية ، إلا أن هذا الإصدار الثالث لم يستطع أن يكون الأخير ، فقد ظلت هناك أبعاد ناقصة في هذا المفهوم نالت من شموله و إمكانية تعبيره عن حركة نهوض حضاري شامل ، وأثرت بصورة مباشرة على قدرته على وصف الواقع والتعاطي معه وانتشاله من وهدة التخلف ، بل جعلت مفهوم التنمية سواء في طوره الأولي أو في مرحلته الشاملة أو مرحلته المستقلة ، جعلت هذا المفهوم يحمل في طياته نواقض ذاته ، وبذور فنائه وعوامل فشله ، بل قد لا يكون الأمر مجافياً للحقيقة إذا قلنا أن مفهوم التنمية أصبح عكس التنمية ويعمل ضدها ، والدليل على ذلك كل تلك الصيحات التي انبعثت من مختلف جنبات الأرض تدعو للحفاظ على البيئة ، وحماية الأرض من الكوارث الطبيعية التي تمتد من ثقب الأوزون حتى الارتفاع في سخونة الأرض مروراً بتآكل الكساء الأخضر والتصحر ... الخ .

وهنا برز مفهوم آخر للتنمية يكون هو أخر طبعاتها حتى الآن ، وهو مفهوم التنمية المستدامة ، وكأن التنمية في معانيها السابقة لم تكن كذلك . والحقيقة أنها ما كانت ساعية لذلك . فقد غاب عنها في أطوارها المختلفة دلالات و أبعاد مفهوم الزمن وعلاقات الأجيال كما غاب عنها مفاهيم العدل في الإنتاج والتوازن في الاستهلاك والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة، والوقوف عند حدود معينة في التعامل مع الموارد الطبيعية . والحال هكذا فإن تناول إشكالية التنمية المستقلة وتحليلها على خلفية موقعها في إطار مشروع حضاري نهضوي عربي يتطلب تحقيقه عملية مجتمعية شاملة متوازنة، وفي نفس الوقت واعية بمنطلقاتها وأهدافه ووجهتها .

إن تنـاول كهذا يتطلب إجراء عملية تحليل معمق للفروض والمسلمات من ناحية والنتائج والغايات من ناحية أخرى ، وما بينهما من علاقات تربط المنطلقات بالغايات وتجعلها متسقة أو منسجمة ، بحيث لا تكون عملية النهوض حركة عشوائية أو استجابة وقتية لمتطلبات واقعية أو رد فعل لبيئة دولية أو إقليمية ، وإنما تكون دائماً في جوهرها البعيد عملية متواصلة في تحقيق تجلي الذات في الزمن القادم . فهي ليست اجتراراً للقديم أو انقطاعاً عنه و إنما هي عمليات متوالية و متتالية من تجليات مختلفة في تمظهراتها لذات واحدة، صُقلت ولم تزل تُصقل من خلال تجربة حضارية ممتدة في الزمان والمكان متفاعلة مع المحيط الجغرافي والتاريخي تفاعلاً يؤدي إلى توسيع محيطها دون أن يغير موضع مركزها وقطبها . وهذا النوع من التحليل يتعارف عليه الباحثون بأنه تحليل ابستمولوجي ، أو معرفي وهو من أجدى مناهج التحليل و أكثرها اقتداراً خصوصاً عند التعامل مع ظواهر متشابكة متداخلة تتعدد مصادر تعقدها بل قد يكون عندها مصدر ذاتي داخلي لتوليد وتعقيد ذلك التشابك ، وفي السياق التالي سوف نتناول إشكالية التنمية المستقلة من خلال مناقشة القضايا التالية :-

أولاً : في ماهية التنمية المستقلة ، تنمية من ؟ كيف ؟ ولماذا ؟

إن من يـدرك حقيقة مفهوم التنمية في لغتنا العربية سيجد من الصعب عليه تقبل وصف التنمية بالمستقلة ، بل إنه سيجد في ذلك خللاً منطقياً بل ، وانعداماً في المعنى والدلالة أحدثته زيادة في المبنى لا تضيف شيئاً كأنك تقول الإنسان الناطق، أو الشمس المضيئة، أو الثلج البارد . فكل تلك الأوصاف هي جوهر معنى الموصوف وبدونها لا يكون . فالتنمية في عقل اللغة العربية وثقافتها هي عملية توالد ذاتي ، وحركة جوانية تنبع من الذات، وبصورة مستقلة دائماً ولا تكون كذلك إذا كانت تتم بمؤثر خارجي ، وكما يقول أبو هلال العسكري " فالنماء يعنى أن الشيء يزيد حالاً بعد حال من نفسه ، لا بإضافة شئ إليه . فالنبات ينمو ويزيد ، ولا يقال لمن أصاب ميراثاً أو أعطى عطية إنه قد نما ماله ، وإنما يقال نما ماله إذا زاد في نفسه ، والنماء في الماشية حقيقة ، لأنها تزيد بتوالدها قليلاً قليلاً " (١)

فالتنمية عملية ذاتية مستقلة في جوهر ماهيتها ،وأصل وجودها ،وإذا لم تكن مستقلة لا يصح لغة أن تسمى تنمية بل قد نجد مفهوماً آخر نطلقه عليها . وهنا نجد أن إضافة مفهوم المستقلة إلى مفهوم التنمية أو وصفه لها إنما جاء لتجاوز حالة تناقض ذاتي في أصل مفهوم التنمية منذ نشأته

،وهذا التناقض حول مفهوم التنمية أدى إلى أن يكون هذا المفهوم واحد من دلالات مفهوم التغيير أو التغريب أو التحديث على النمط الأوربي أو الأمركة .... الخ . ولم يعد مفهوماً محايداً يتناول عمليات نمو المجتمعات وتطويرها تطويراً ينطلق من ذاتها معبراً عنها هادفاً إلى تحققها التاريخي في المستقبل . وهنا نجد أن جوهر الإشكالية يكمن في البنية المعرفية لمفهوم التنمية الذي يتم الحديث عنه ، أو ما يمكن أن نطلق عليه ابستمولوجيا التنمية ،اي تلك المنظومة من المسلمات والمفاهيم والغايات والأهداف المؤطرة برؤية معينة للإنسان والكون والحياة . ولتحليل هذه البنية تحليلاً يبتغي الدقة والأمانة والاستقامة العلمية لابد من تناول القضايا الأساسية التالية :-

١- حيادية أم معيارية الزمن

يمكن اعتبار أن مفهوم الزمن هو الجوهر المعرفي العميق لإشكالية التنمية بصفة عامة وما عرف بالتنمية المستقلة بصفة خاصة. ذلك أن تحديد طبيعة ودور هذا المفهوم ، بالإضافة إلى تحديد رؤيتنا له وموقعنا منه يعد المنطلق الأساسي لبناء المنظومة المفاهيمية للتنمية . وهنا يثور السؤال حول حيادية أم معيارية مفهوم الزمن . أي هل الزمن عنصر محايد نحن الذين نشكله ونصنع معانيه، ونلقي عليه الدلالات والقيم و التفضيلات، أم أن الزمن عنصر حاسم يخضعنا لقوانينه وسننه ومتغيراته، أم أن له وجوداً مستقلاً عنا تماماً؛ وجود معياري يمثل مقياس أو ميزان لحركة الشعوب والأمم والمجتمعات والأفراد . هذا السؤال على الرغم من أنه قد يبدو للوهلة الأولى خارج إطار أدبيات التنمية ، لكنه في حقيقته هو البعد الغائب في معظم التحليلات المتعلقة بهذه القضية . وللإجابة عليه ينبغي تجاوز الرؤية الظاهراتية للتنمية، والتعمق في أبعادها الأبستمولوجية ، فالتنمية كما أنها معدلات إنتاج ومستويات استهلاك ، و أداء نظم و مؤسسات، وإشباع حاجات مادية ومعنوية ، وفعاليات سياسية ومؤسساتية ، فإنها كذلك رؤية معينة لفلسفة التاريخ أو هي تطبيق لهذه الرؤية ، ومن ثم فإن التعامل مع إشكالية مفهوم الزمن هو في جوهره تعامل مع العمق الفلسفي لإشكالية التنمية .

والناظر في مجمل المنظومة المفاهيمية للتنمية يجد أنها جميعاً تنطلق من اتخاذ الزمن معياراً محدداً للحركة المجتمعية، و لأبعاد عملية التنمية ومستوياتها وغاياتها وأهدافها القصيرة والبعيدة . فمفاهيم التقدم والتخلف ، الحداثة والتقليدية ، المعاصرة والرجعية ..... الخ .جميعاً تستبطن دلالة معينة لمفهوم الزمن ، هذه الدلالة توضح بجلاء أن حركة الزمن للأمام دائماً هي حركة إيجابية ، وأن الأحدث دائماً هو الأفضل وأن الأقدم دائماً هو الأسوأ ، وأن مجرد توالي الأيام وتتابعها

يعنى انتقال المجتمع من حالة إلى أحسن منها ، وكأن المجتمعات البشرية على مر تاريخها لم تشهد سوى التقدم المطرد وأن انهيار الحضارات شئ لم يحدث أو انه كان حركة تقدمية وتغير نحو الأحسن ، وكأن روسيا في عهد الاتحاد السوفيتي كانت أسوأ من روسيا فيما بعد الاتحاد السوفيتي ، أو أن مصر السادات هي أفضل من مصر عبد الناصر أو أن العالم في مجمله اليوم أفضل من العالم بالأمس القريب أو البعيد ، كل تلك فرضيات لا تقوم على حقيقة واقعية أو دلائل موضوعية ، وإنما تنهض في أساسها على مسلمة فلسفية ترى بمعيارية الزمن على إطلاقه ، أي معيارية الحركة التاريخية الكلية للعالم وليس التواريخ الخاصة بشعوب وحضارات معينة . تماماً مثلما نهضت قبلها فكرة تقسيم التاريخ إلى قديم ووسيط وحديث . وهو منهج يقول عنه إسوالد شبنغلر إنه " تافه سقيم ، غير ذي معنى إلى حد لا يصدقه عقل ، فهو منهج لا يحدد فقط حالة التاريخ بل ما هو أسوأ من هذا ، إنه يعالج رقعة أوربا الغربية بوصفها قطباً ثابتاً ، وبقعة فريدة من نوعها ، اختيرت على سطح الأرض دون ما سبب مفضل ، بينما يجعل تواريخ عظمى وحضارات جبارة غارقة في القدم تدور حول هذا القطب بكل بساطة وتواضع".(٢) وكأن تدهور أوربا هو تدهور العالم ونهوض أوربا هو نهوض العالم . وهذا افتراض يثبت التاريخ ذاته عكسه تماماً ، فنهضة أوربا كانت على حساب تدمير حضارات وشعوب العالم الثالث ، وتخلف أوربا وظلامها في العصور الوسطى يقابله نور وتقدم ونهوض حضاري في بقاع أخرى من العالم .

وما نريد التأكيد عليه في هذا السياق أن لكل تجربة بشرية صيرورتها الذاتية التي يكون فيها الزمن عاملاً محايداً يحدد الإنسان والمجتمع دلالاته ومعناه ويعطيه الإنسان والمجتمع صفته من الإيجابية والسلبية ، من التقدم والتراجع ، من النهوض والتدهور ، من الحضارة والهمجية ....الخ. فالزمن في حد ذاته إمكانية للفعل ولكنه لا يملك في ذاته فعل ، حيث الفعل يأتي دائماً من الإنسان وبهذا الفعل تتحدد صفة الزمن هل هو زمن بناء وتقدم ونهوض وحضارة أم زمن هدم وتراجع وتدهور وخراب. ومن ثم فإن أول أبعاد تحديد ماهية التنمية المستقلة هو الاستقلال في تحديد وتوصيف الزمن . بمعنى الاستقلال في صنع الزمن وليس الانصياع لتحديد معين للزمن صنعته تجربة بشرية أخرى وجعلته حكماً ومعياراً وكأنه يملك حياة في ذاته أو كأنه قدر؛ الإنسان مجبر ومسير فيه لا خيار ولا حرية له .

فما لم ننطلق من حيادية الزمن واستقلالنا في صناعته ، والتحكم فيه وتوجيهه فإن أول أبعاد استقلالية التنمية المفضية إلى نهوض حضاري ستفتقد ، وأول أسسها وأهمها سيبنى على عكس أهدافها ، فكوننا نعيش بدايات القرن الحادي والعشرين لا يعنى في ذاته أن لهذا الزمن

معايير ومتطلبات وحدود لابد أن ننصاع لها كما يطلب منا نحن أبناء العالم الثالث لا من غيرنا دائما أن ننصاع لقرارات الشرعية الدولية حتى أننا من كثرة الانصياع فقدنا معظم معاني الاستقلال سواء في الفعل أو إرادة الفعل .

٢- مفهوما الثقافة والحضارة وتحديد ماهية التنمية المستقلة

قد يجد البعض أنه ليس من الضروري استدعاء مفهومي الثقافة والحضارة عند تحديد ماهية التنمية المستقلة ، وواقع الأمر أن لهذين المفهومين أوثق العلاقة وأكثرها مباشرة بمفهوم التنمية المستقلة ، وذلك أنه من حيث إشكالية الثقافة نجد أن رواد نظرية التنمية تعاملوا في كتاباتهم مع إشكالية التنمية على أنها ظاهرة ثقافية ، بل تداعوا من أجل تحقيق التنمية انطلاقا مما أطلقوا عليه " الثقافة المدنية "[٣] حيث اعتبروا أن وجود هذه الثقافة شرط ضروري لتحقق عملية التنمية برمتها . ومن ناحية أخرى فإن الحضارة سواء في سياقنا هذا أم في أدبيات التنمية عموماً هي الإطار الذي يؤطر عملية التنمية ، وهي الهدف الذي تسعى التنمية لتحقيقه ، فما لم يكن هد فها صياغة نموذج حضاري أو اللحاق بالركب الحضاري ، أو التحضر ، أو اكتساب بعض صفات الحضارة فماذا يكون ؟ ومن هنا فإن تناول هذين المفهومين في إطار تحديد ماهية التنمية المستقلة أمر ليس خارجاً عن تقاليد البحث في إشكالية التنمية ، ولكن هذا التناول لا يأتي ضمن هذا السياق بل إنه يقارب ذات الموضوع ونفس المفهومين من زاوية أخرى غير تلك التي اعتاد أن ينظر منها رواد المدرسة التنموية في العلوم السياسية ، زاوية فيها من الاستقلالية ما يلزم لتأسيس رؤية مستقلة للتنمية. هذه الرؤية لا تنظر إلى الحضارة على أنها صفة أو قيمة معيارية ، وكذلك لا ترى الثقافة غير حالة نسبية يتمثلها كل مجتمع أو إنسان طبقاً لظروفه وواقعه ومعطيات تجربته . فالحضارة ليست تلك الإبداعات والمنجزات والأدوات ،أو ذلك النمط المعيشي المتقدم ، وليست هي أيضاً من التحضر أي سكنى المدن والترقي في العيش والتفنن فيه و إنما هي وببساطة نمط وأسلوب حضور أمة أو جماعة بشرية ، نمط حضورها الذي يمثل تجربتها البشرية التي تحمل في ذاتها رؤية كونية تحدد لها قيمها ومثلها و أدواتها ، ومؤسساتها ، أي عالم أفكارها وعالم أشيائها ، كذلك تحدد رؤيتها لعالم الغيب ، وللمجتمعات البشرية الأخرى وللطبيعة ، أي أن الحضارة هي تلك المنظومة التي تقدم أية جماعة بشرية ، أو أية أمة نفسها من خلالها لباقي الأمم لتقول : هذه هي منظومتي التي تؤطر رؤيتي للإنسان والإله والكون والحياة و للبيئة أيضاً . وهنا تصبح الحضارة مفهوماً محايداً يصف حالة كل أمة من الأمم والكيفية التي

تعرض بها نفسها أو الكيفية التي تحضر بها وتكون حاضرة في الاجتماع البشري لباقي الأمم . ومن ثم فالحضارة ليست صفة جيدة أو سيئة ، و إنما قد تكون كذلك طبقاً لمحتوى ومكونات نمط حضور هذه الأمة أو تلك . ومن ثم فليس هناك حضارة عالمية و إنما هناك أنماط حضور تتعدد بتعدد الأمم ، ومن ثم هناك حضارات عالمية كل منها تسعى لأن تكون هي الأكثر جاذبية من قبل أكبر عدد من البشر[٤] .

ولعل مراجعة المؤتمرات التي عقدتها الأمم المتحدة في تسعينيات القرن العشرين ابتداء من مؤتمر البيئة إلى مؤتمرالعنصرية مروراً بالسكان والمرأة والموئل ، نجد أنه كان هناك حضورات ، أو حضارات متعددة كل منها يسعى للتأثير ، وإن كانت إحدى تلك الحضارات قد فرضت رؤيتها فإن ذلك لم يكر بالنفي أو البطلان على باقي الحضارات . كذلك فإن موضوع حقوق الإنسان يعتبر مثالاً آخر يوضح أن هناك أنماط حضور أو حضارات متعددة حتى فيما يتعلق بتلك القضية التي ينبغي أن يكون الاختلاف حولها ضئيل . والحال هكذا فكيف يمكن النظر إلى موضوع التنمية واستقلاليته؟ أليس من المنطقي أن يكون جوهر مفهوم التنمية المستقلة هو تحقيق هذا الحضور للامة التي تسعى لتنمية ذاتها بصورة مستقلة؟ بحيث يكون نموذجها التنموي يعكس وفي نفس الوقت يسعى لتحقيق ثقافتها وعالم أشيائها ، أي المتعلقات المادية بوجودها من إنتاج واستهلاك وعمارة و أدوات ومؤسسات ، ورؤيتها المستقلة للإنسان والكون والحياة ؟ أليس مفهوم التنمية هو تعريف إجرائي لمفهوم الحضارة ؟ ألا يمكن اعتبار عملية التنمية المستقلة هي ذاتها عملية النهوض الحضاري ؟ بحيث يمكن القول ان الواقع يؤكد أن ما يقصد بالتنمية المستقلة هو الإجراءات التنفيذية لتحقيق المشروع الحضاري لأية أمة من الأمم .

أما بالنسبة لمفهوم الثقافة فإن المقصود به في هذا السياق ليس تلك التعريفات الدارجة التي تجعل منه منظومة من السلوكيات والمعايير و أنماط المعيشة والأفكار والفنون والآداب ....الخ .والتي تصف ثقافات العالم على تعددها وثرائها في فئتين : إحداهما ثقافة تقليدية و الأخرى هي الثقافة الحديثة. التقليدية هي جميع الثقافات غير الغربية ، والحديثة هي الثقافة الغربية بمفردها ومن سار على نهجها واقتدى بمسلكها. وقد درجت أدبيات التنمية منذ ظهور مؤلف لوشيان باي وسيدني فيربا المعنون ب " الثقافة السياسية والتنمية السياسية " على استخدام هذا التنميط إلى ثقافة تقليدية و أخرى حديثة حتى صار هذين المفهومين من مسلمات أدبيات التنمية التي لا تقبل الدحض أو النقاش .

ولعل التعريف اللغوي البسيط الذي قدمه ابن منظور في " لسان العرب " حين ربط الثقافة بالتهذيب والتشذيب والإصلاح بعد اعوجاج حيث يقول " غلام لقن ثقف أي ثابت المعرفة بما يحتاج إليه "(٥) هذا التعريف يؤكد على أن جوهر مفهوم الثقافة هو ثبات المعرفة بما يحتاج إليه الإنسان في زمانه ومكانه وليست هي تراكم الأفكار والمعلومات وليست هي أيضاً مفهوما نمطياً قابلاً للتعميم أو وصفة واحدة تصلح لجميع المجتمعات والخبرات . فجوهر مفهوم الثقافة هو الربط بين معرفة الإنسان وبين موقعه وواقعه ، فالثقافة هي قدرة المجتمع على أن يعرف معرفة ثابتة وشاملة في نفس الوقت ما يحتاج إليه في زمانه ومكانه .وهذا بدوره هو جوهر ماهية التنمية المستقلة التي تكون قادرة على النهوض بمجتمعها ودفعه إلى الفعل استجابة لواقعه وظروفه وحاجاته ، بحيث يكون نموذجاً نابعاً من هذا المجتمع وفي نفس الوقت ساعياً لتحقيق أهدافه وطموحاته ومستجيباً لحاجاته ومشاكله .

٣- الذات والآخر : الجواني والبراني

قد يكون من الواضح الآن أن جوهر ماهية التنمية المستقلة هو تجلي الذات وسعيها للتحقق التاريخي في مستقبلها . وهنا نجد أنها في الأصل – وطبقاً لدلالتها اللغوية – عملية جوانية تنبع من الذات وتسعى للتشكل في الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي . فالبعد الجواني فيها هو الجوهر ، ولكن هذا لا يعني أنها عملية منغلقة على ذاتها ، بل هي في حالة جدلية مستمرة يحكمها قانون معين يجعل من الذات مركز الدائرة ومن الواقع والتاريخ والبيئة الدولية والإقليمية عوامل تؤثر في محيط هذه الدائرة بحيث يتسع المحيط أو يضيق ولكن المركز لا يتغير وإلا فقدت الأمة ذاتها ، وفقدت التنمية صفة المستقلة ، وفقدت في نفس الوقت نقطة ثباتها المرجعية والتي هي هويتها المحتوية على حقيقتها وجوهر وجودها .

فنقطة الثبات هذه ليست سوى الهوية أو الذات وليست ضالة تسعى الأمم والمجتمعات للبحث عنها وقد تصرف حياتها دون أن نجدها (٦). وهنا نخلص إلى أن استقلال التنمية وانطلاقها من الذات وتركيزها على الأبعاد الجوانية لا يعني بأي حال من الأحوال رفض الآخر والاستغناء عنه ، بل يعني عملية واعية ومتواصلة من التفاعل بين الذات و بين الثقافات والحضارات والتجارب البشرية ، أو ما يطلق عليه في علم الأنثروبولوجي بعملية " التثاقف " أي تفاعل الثقافات واستفادتها من بعضها البعض دون أن تذوب واحدة منها في الأخرى أو تطغى واحدة على الأخرى أو تدعي الوصاية على باقي الثقافات أو التجارب التنموية .

٤ ـ الأسئلة الكبرى للتنمية المستقلة : من ؟ كيف ؟ لماذا ؟

قد لا يكون من قبيل المبالغة القول بأن الإجابة على هذه الأسئلة تحدد طبيعة عملية التنمية ومدى استقلاليتها. فالإجابة على أولها تحدد المستهدف من عملية التنمية، هل هو المجتمع بمجموعة أم طبقة معينة أم مذهب أم عرق أم إقليم معين . وهل المقصود بها الإنسان كإنسان أم كمجرد أداة أو آلة تفتقد صفة الإنسانية ويتم التعامل معها بصورة ذرائعية من أجل مصلحة أخرى . والسؤال الثاني يعالج كيفية التنمية ووسائلها . فهل هي عملية تنمية توظف وسائل المجتمع وقدراته وإمكانياته ، أم أنها تتجاهل ذلك وتعتمد على وسائل أخرى غريبة عنه قد تؤدي إلى عكس المقصود منها . و هو الوقوع في حالة معقدة من التبعية والاعتماد المكثف على الخارج فجوهر الاستقلال في عملية التنمية هو توظيف المتاح والممكن من القدرات والإمكانات المنظورة وغير المنظورة لمجتمع معين من اجل تحقيق عملية تنمية تتصف بالاستقلال الحقيقي[٧]. والسؤال الثالث يتعرض للهدف من التنمية وهل هذا الهدف أو الغاية هي للرقي بالإنسان والمجتمع بصورة شاملة معنوياً ومادياً ، سياسياً و اجتماعياً ، اقتصادياً وثقافياً ، أم التركيز على أحد هذه الأبعاد دون الأخرى ، وهل التنمية هي للنهوض الحضاري الشامل بالأمة ، أم بقطاع ، أم طبقة منها ، أم أنها للنهوض بأمة أخرى من خلال استخدام واستنزاف قدرات الأمة التي تقوم بعملية التنمية ؟

ولعله يمكن الإجابة على هذه الأسئلة الكبرى للتنمية المستقلة من خلال التأكيد على أنها تنمية الإنسان والمجتمع بكل أبعاده ومستوياته ومن مختلف زواياه ، ومن خلال الاعتماد بصورة أساسية على الممكن والمتاح من قدراته الذاتية ، وبتوظيفها التوظيف الأمثل المؤدي إلى تنميتها وتطويرها وإحسان الاستفادة منها ، وذلك بغية تحقيق أهداف هذا الإنسان و المجتمع الذاتية النابعة من هويته وخصوصيته ، والتي تمثل طموحه ونموذجه الحياتي القادر على تحقيق ما يمكن أن يطلق عليه " الحياة الطيبة " التي هي وسط بين الترف والعوز والفاقة.

ثانياً : في كيفية تحقيق التنمية المستقلة

تعددت الكتابات وتنوعت حول كيفية تحقيق التنمية المستقلة ، فقد رأى أول دعاتها ومن صك مصطلحها بول باران في تحليله للمجتمع الهندي في كتابه " الاقتصاد السياسي للتنمية "(٨). أن التنمية المستقلة تتحقق من خلال السيطرة على الفائض الاقتصادي وعدم استنزافه ، و إعادة توزيعه لصالح الطبقات الفقيرة(٩). ومنذ باران والاجتهادات تتعدد حول كيفية تحقيق التنمية المستقلة وقد حصرها الاقتصادي الباكستاني محبوب الحق في مجموعة من المراحل بدأت بالاعتقاد بأن التصنيع بإحلال الواردات هو مفتاح التنمية ، ثم تلاها إدراك أن إحلال الواردات خطا ، ومن ثم جاءت فكرة تنمية الصادرات على أساس أنها الحل الوحيد ثم اكتشف أنها وهم ، وأن النمو السريع للزراعة يقدم الرد على التخلف ، ثم سيطر الإدراك بأنه لتفادي خطورة الفائض السكاني الذي قد يكتسح عملية التنمية فلابد من ضبط النمو السكاني ،وأخيرا برز مفهوم إعادة التوزيع (١٠) . وعلى الرغم من تعدد الإسهامات سواء حول مفهوم التنمية المستقلة أو المستدامة أو الشاملة إلا أنها جميعاً تركز بصورة أساسية على مخرجات عمليات التنمية أكثر من تركيزها على مدخلاتها ما عدا إسهامات كل من :- أنور عبد الملك الذي أكد على ضرورة النظر إلى عملية التنمية على أساس أنها تهدف إلى تحقيق نهضة حضارية شاملة (١١) . وإسماعيل صبري عبد الله الذي رأي أن التنمية هي عملية شاملة تفضي إلى مولد حضارة جديدة ، أو مرحلة جديدة من مراحل التطور الحضاري (١٢). كذلك إسهامات عادل حسين الذي رأى آن عملية التنمية هي عملية شاملة وأن الاستقلال فيها يبدأ من الاستقلال في النموذج التنموي بكامله أكثر منه مجرد الاستقلال في التطبيقات والسياسات والوسائل (١٣) .

وفي هذه الدراسة سوف نتناول الكيفية التي يمكن من خلالها تحقيق التنمية المستقلة مركزين بصورة أساسية على الأطر الكلية والمنظومات الفكرية والمنطلقات المعرفية والغايات الأساسية ، مع إدراك كامل أن الاستقلال في هذه الأبعاد سوف يؤدي بصورة تلقائية إلى تحقيق الاستقلال في جوهر الوسائل وان بقيت الوسائل كما هي ، لأن الأولى بالاهتمام هو المنطلقات والغايات وليس الوسائل فعلى حد تعبير الإمام السيوطي " يغتفر في الوسائل ما لا يغتفر في المقاصد "(١٤). فالأمم والثقافات تتبادل الوسائل وتستفيد من بعضها البعض ولكنها إذا تبادلت المنطلقات والغايات تفقد ماهيتها وهويتها وذواتها وتصبح غير نفسها بحيث لا تكون هناك حدود تميز أمة عن أخرى أو تفردها بخصوصية معينة . ويمكن تحديد الكيفية التي يمكن من خلالها تحقيق التنمية المستقلة في العناصر التالية : -

١-التحديد الدقيق لنموذج التنمية المنشود : تحديد وجهة المجتمع

لكل مجتمع بشري وجهة هو موليها ، هذه الوجهة هي بؤرة تستقطب طاقاته وجهوده وتستلهم روحه وتدفع إبداعاته وتفجرها ، وكثيراً ما تتمظهر هذه الوجهة في صورة مشروع قومي ، أو مشروع حضاري كفكرة القومية في الخمسينات والستينات من القرن العشرين وكفكرة الاستقلال فيما قبل الحرب العالمية الثانية وما بعدها . هذه الأفكار هي تجسيد واقعي لروح مطلقة هي وجهة المجتمع والأمة ، لذلك فإنه من قبيل التضليل المعرفي تقديم التمظهر الوقتي المتمثل في مشروع قومي على أنه هو وجهة المجتمع ، لأنه ليس إلا تجسيداً لهذه الوجهة في ظرف تاريخي ومعطيات اجتماعية واقتصادية ، وسياسية ، ودولية معينة ، و بمجرد تحقق هذا المشروع القومي تتجسد وجهة المجتمع الأمة في مشروع آخر. تماماً مثل ظهور مشروع الوحدة العربية بعد تحقق مشروع الاستقلال الوطني في العالم العربي ، أو ظهور مشروع التنمية بعد تحقق مشروع الاستقلال في أفريقيا ،وأمريكا الجنوبية مثلاً . ومن هنا فإن إدراك الفارق بين المطلق الذي هو الوجهة، وبين النسبي الذي هو المشروع أمر ضروري وبعد أساسي في تحديد وجهة المجتمعات وقبلتها . والمقصود هنا بتحديد نموذج التنمية أو وجهة المجتمع هو تحديد الأبعاد الثابتة والمحددات المطلقة لحركة تطور مجتمع معين ، ماذا يريد أن يحقق من وراء عملية التنمية ؟ أو ما هي الحالة المثالية التي يسعى إلى تحقيقها وان لم يصلها ؟ أو بعبارة الفارابي ما هي ملامح المدينة الفاضلة التي تتشوق العقول والقلوب إلى الوصول إليها وإن لم تصلها ؟ ان تحديد هذا النموذج لا يعني السعي لتحقيقه لأنه عادة ما يكون غير قابل للتحقيق تماماً مثل الديمقراطية ، والليبرالية ، والشيوعية ، والإسلامية. إذ أنها جميعاً نماذج مثالية يسعى الإنسان إلى مقاربتها، أو التمثل بها وتطبيق أقصى ما يستطيع منها دون أن يحولها إلى واقع حقيقي، و إلا فقدت كونها نموذجاً مثالياً أو وجهة مجتمعية وحضارية .

والتحديد الدقيق لهذا النموذج يستلزم تحديد الصورة التي ينبغي أن يكون عليها المجتمع إذا ما تحقق بعضاً من هذا النموذج ، مع ملاحظة أن تحقيق ذلك البعض لا يعني التركيز على جزء دون آخر و إنما تحقيق بعضاً متوازناً منسجماً من جميع الأجزاء والأبعاد والمستويات وكأنه صورة مصغرة أو " ماكيت " للنموذج الحقيقي يحتفظ بالأبعاد والنسب والعلاقات كما هي في النموذج المثالي . وهنا نجد أن تحديد الصورة التي ينبغي أن يكون عليها المجتمع والأمة يجب أن يركز على الأبعاد الأساسية لعملية التنمية المستقلة التي هي وسيلة تحقيق هذا النموذج و أداته. فهي عملية تهدف إلى النهوض الشامل المتوازن بالإنسان والمجتمع ، توازناً يشتمل على مختلف الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والمعنوية والنفسية و القيمية . بحيث لا يكون

التركيز على تنمية تؤدي إلى تعظيم الحاجات المادية على حساب باقي الحاجات الإنسانية، ولا تكون تنمية تضخم التركيز على النمو الاقتصادي على حساب الظلم الاجتماعي أو التفكك الأخلاقي و القيمي أو الأزمات النفسية، ولا تكون تنمية تركز على إشباع الحاجات الأساسية والاقتصادية على حساب حرية الفرد والمجتمع بل أحيانا من خلال التضحية بها. ومن ثم وبعبارة أكثر إيجازاً لا يمكن أن تكون تنمية اقتصادية على حساب التنمية الاجتماعية والسياسية والثقافية والمعنوية و القيمية والعكس بالعكس ، بل لابد من النظر إلى المجتمع والإنسان ككل متكامل غير قابل للتجزئة أو التفكيك ، وغير قابل للاجتزاء والتأجيل بحيث يتم البدء بجانب ويؤجل الآخر ، فالتنمية الحقيقية لا بد أن تتحرك بصورة متوازنة على جميع المستويات. كذلك لا يمكن أن تكون تنمية مستقلة شاملة إذا ركزت على أحد القطاعات دون الأخرى كالتركيز مثلاً على القطاع الصناعي على حساب الزراعي، أو التركيز على قطاع التعليم الجامعي على حساب التعليم الأساسي ، أو التركيز على مؤسسات الحكم المركزي على حساب مؤسسات الحكم المحلي ، أو التركيز على إصلاح المؤسسة التشريعية مع تجاهل إصلاح المؤسسة التنفيذية ... الخ. وفي نفس الوقت لابد من تحقيق التوازن على المستوى الرأسي للمجتمع كالعلاقة بين الريف والحضر وبين الطبقات والجماعات العرقية والدينية . وهنا نجد أن نموذجاً للتنمية يقوم على فكرة العدل والتوازن والشمول يمثل نموذجاً مثالياً أو وجهة اجتماعية تعكس في نفس الوقت هوية هذا المجتمع أو هذه الأمة وتمثلها وتسعى إلى إنجاز تحققها التاريخي في أرض الواقع .

وتحديد ذات هذه الأمة وهويتها أمر لا يمكن أن يكون مجرد مقولة يلقيها مفكر ، أو باحث أو يدعي تمثيلها تيار أو فريق أو حزب ، و إنما هو جوهر وجود هذه الأمة الذي لا يمكن الوصول إليه إلا بتحليل عقائدها وتاريخها وثقافتها الحياتية ونماذج معيشتها وهمومها اليومية وتراثها الشعبي ، ومنظومتها القيمية ، و أعرافها وتقاليدها و أمثالها ....الخ ، تحليلاً علمياً محايداً لا يبغي الانتصار لفريق من فرقها على حساب الآخر ، ولا يسعى لتأكيد مقولة معينة أو صناعة أمة على مقياس مسبق ، و إنما هو محاولة امتصاص رحيق هذه الأمة و إخراجه في صورة قابلة للتمثل كمخرجات النحل ، والى أن نصل إلي ذلك سيظل الحوار دائراً بين اطروحات جهوية كل منها يمثل جزءاً من الحقيقة لا الحقيقة كلها كعميان ابن المقفع والفيل .

٢. إعادة التوازن بين الدولة والمجتمع : متوالية الاستقلالية .

إذا كانت فكرة الاستقلالية في التنمية تقوم على تحقيق استقلال الدولة والمجتمع عن الدول والمجتمعات الأخرى ، فإن هذه الفكرة أيضاً لا تتحقق إلا بتحقيق متوالية من الاستقلالية .وحيث أن مفهوم الاستقلالية لا يعنى انقطاع العلاقة أو إنهائها و إنما يعنى في جوهرة توازن هذه العلاقة لأنها تقوم بين أطراف مستقلة تدخل في علاقة طوعية وتستمر فيها بمحض إرادتها . ومن ثم فإن جوهر مفهوم الاستقلالية هو التوازن . ومن هنا فإن الحديث عن متوالية الاستقلالية يعني ابتداء تحقيق توازن طوعي أو إرادي بين الدولة والمجتمع من ناحية والدول والمجتمعات الأخرى من ناحية أخرى .وفي نفس الوقت لا يقف هذا المفهوم عند المستوى هذا ، ولكن يستمر يعطي دلالات ومعاني على المستويات الأدنى من ذلك ، حيث أن الاستقلال عن العالم الخارجي ليس هو نهاية المطاف . فاستقلال الدولة في تحقيق التنمية عن الدول الأخرى ، والقوى الدولية الأخرى ليس سوى مرحلة من مراحل تحقيق التنمية المستقلة ؛ إذ تتلوه مراحل أخرى لعل أهمها تحقيق الاستقلالية أو التوازن في علاقة الدولة بالمجتمع (١٥) بحيث لا تتغول الدولة على المجتمع وتقوم بإفلاسه وإحصاء قواه لصالح تضخيم قوتها وتعظيم سيطرتها . والملاحظ أن الدولة في العالم العربي قد توحشت على المجتمع وسلبته تدريجياً مختلف قواه وفعالياته وفي نفس الوقت أثقلت كاهلها بكل شئ ، فأدى ذلك إلى فشلها وعدم قدرتها على أداء أدوارها الطبيعية ، أو الأدوار التي سلبتها المجتمع فسارعت إلى علاج الفشل بتضخيم القوة وتعظيم السيطرة وسلب المجتمع المزيد من قوته فدخلت بذلك في حلقة مفرغة من الفشل ، فالمزيد من السيطرة فالفشل المؤدي إلى الضعف ، فالمزيد من القوة فالمزيد من الضعف ، وهكذا في حلقة مفرغة لم يكن لها من نتائج سوى فشل مشروعات التنمية المتوالية عن تحقيق أهدافها ، أو تدهور الدولة كدولة مثل حالة الجزائر أو إهدار طاقاتها كحالة مصر والسودان وسورية وتونس وغيرها .

وهنا نجد أن تحقيق التنمية المستقلة يستلزم إلى جانب تحقيق الاستقلال والتوازن في العلاقة مع العالم الخارجي تحقيق الاستقلال والتوازن في علاقة الدولة بالمجتمع بحيث لا يتغوّل أحدهما على حساب الآخر . وفي نفس الوقت تحقيق الاستقلال والتوازن بين قوى المجتمع المدني والمجتمع بصورة عامة بحيث لا يطغى أحدها على الآخر ويدعي تمثيل مصلحة المجتمع واحتكار التعبير عنها . و أخيرا تحقيق الاستقلال والتوازن في علاقة الفرد مع المجتمع أو مؤسسات المجتمع المدني بحيث يظل الإنسان طرفاً مستقلاً في هذه العلاقة لا موضوعاً لها . وعند هذا المستوى يكون معنى الاستقلالية في التنمية قد تحقق ويكون النموذج التنموي متوازناً .

وتحديد حدود الاختصاص ومجالات الحركة بين الدولة والمجتمع أو بين المجتمع والمجتمع المدني أو المجتمع والفرد مسألة تحتاج إلى عمل بحثي معمق يؤسس على مقولات النموذج التنموي الذي يمثل وجهة للمجتمع يسعى للوصول إليها. فمن هذا النموذج وبالاعتماد عليه يتم تحديد مجال حركة الدولة، ومجالات حركة المجتمع والفرد تحديداً يؤدي إلى تعظيم فعالية كل منها وتفجير طاقاته وإمكاناته.

٣. الاستقلالية في تحديد الحاجات : استقلالية الذوق الاستهلاكي

على الرغم من أن أول أطروحات التنمية المستقلة كانت أطروحة إحلال الواردات أي التصنيع المحلي للسلع التي كان يتم استيرادها . وقد ظُن بهذه السياسة أنها قادرة على تحقيق التنمية المستقلة . غير أن تطور المنظومة الاقتصادية الرأسمالية جعل من سياسة إحلال الواردات مطلب تسعى إليه الدول الصناعية الكبرى لاستغلال اليد العاملة الرخيصة في العالم الثالث ومن ثم إنشاء مصانعها في تلك الدول . ومن ثم أصبحت فلسفة إنشاء مصانع تنتج نفس السلع التي كان يتم استيرادها أمراً لا علاقة له بالاستقلال وإن كان له بعض التعلق بعملية التنمية خصوصاً ما يتعلق منها بتشغيل اليد العاملة ورفع الدخل الفردي ولو بصورة جزئية ومؤقتة . ولكنه يظل في كل الأحوال بعيداً كل البعد عن فلسفة التنمية المستقلة ومنهجية تحقيقها . ذلك أن التنمية المستقلة لا يمكن أن تكون كذلك إلا إذا كانت مستقلة في جميع أبعادها وأهم تلك الأبعاد ليس هو بعد الإنتاج و إنما هو بعد الاستهلاك ذلك انه البعد الذي يحدد ماذا يتم إنتاجه وبأي كمية وبأي سعر فالطلب هو المتغير الأساسي في أي منظومة اقتصادية متوازنة ومتحررة من الأفكار أو تدخل الدولة تدخلاً مباشراً . والمنتج يسعى دائماً للربح ويضع نصب عينيه أذواق المستهلكين وحاجاتهم لكي يستجيب لها أو يغيرها أو يحول اتجاهاً أو يعيد تصنيعها ويخلق حاجات استهلاكية قد لا تكون موجودة من خلال عملية معقدة من الإعلان والإعلام والدعاية . ومن هنا فإن تحقيق الاستقلال في الذوق والمطالب والحاجات الاستهلاكية هو أساس عملية التنمية المستقلة وجوهرها لأنه يحقق أول ما يحقق تطوير واستمرار وازدهار المنتجات التقليدية أو الحرف والصناعات المحلية ، أو الإنتاج المحلي . فلو افترضنا أن ذوق الإنسان العربي وحاجاته الاستهلاكية لم يحدث لها نوع من التغيير الشديد، أو الاستلاب والتبعية فإن نصف السلع المعلن عنها في وسائل الإعلام لن تجد من يشتريها . ومقارنة بسيطة بين الأطعمة العربية التقليدية والأطعمة الأوربية والأمريكية كذلك الملابس وأدوات الزينة ، ووسائل التجميل والديكور والعمارة والفنون ....الخ. تبين إلى أي حد حدث تبديل ضخم في الأذواق والمطالب والحاجات، وفي نفس الوقت تبين أيضاً

ماذا سيحدث لو أن ذوقنا العربي استرد ذاته وتحرر من عبودية الإعلام الغربي والتبعية المطلقة للنمط الاستهلاكي الأمريكي ، وتبين أيضاً إلى أي حد سوف تزدهر صناعتنا التقليدية وتتقدم لو أنها أصبحت هي المصدر الأساسي لإشباع رغبات المستهلكين؛ فلو أن المرأة العربية قد تحولت إلى أزيائها التقليدية ووسائل تجميلها التقليدية كم سيؤثر هذا على حرف وصناعات ووسائل إنتاج تقليدية . ولو أن شباب الجامعات العربية أتجه إلى تناول الوجبات العربية التقليدية كم سيؤثر هذا على متوالية ضخمة من الصناعات ووسائل الإنتاج . ولعل تجربة المقاطعة العربية إبان الانتفاضة الفلسطينية الثانية من أكتوبر ٢٠٠٠ حتى اليوم تبين إلى أي مدى من الممكن حدوث هذا والاستغناء عن العديد من السلع واستبدالها بأخرى محلية . حيث ظهر أنه من الممكن الاستغناء عن " الهامبورجر " و " البيتزا " و " البيبسى كولا " وغيرها . ومن ثم فإن تحقيق استقلال الذوق الاستهلاكي يعد المدخل الأساسي لتحقيق التنمية المستقلة .

٤. الاستقلالية في توظيف الموارد والإمكانات : استقلالية الإنتاج

وهنا نجد أنه من الخطأ فهم التنمية المستقلة على أنها الاعتماد فقط على الموارد المتاحة محلياً قياساً على تجارب سابقة كتجربة الاتحاد السوفيتي أو اليابان في بداية عملية التنمية فيهما [١٦]. وذلك أن هناك العديد من الدول بما فيها اليابان ذاتها لا تملك من الموارد المحلية ما يمكنها من تحقيق تنمية حقيقية ، وهناك دول لا تملك من الموارد إلا مورداً واحد أو اثنين ومن ثم لا تستطيع إشباع حتى حاجاتها الأساسية. ومن هنا فان التنمية المستقلة ليست مرادفاً للانغلاق والتقوقع على الذات، بل على العكس هي حالة من الفعالية والتفاعل من موقع الفعل لا الانفعال . والمقصود هنا أن الاستقلالية في توظيف الموارد والإمكانيات هي بداية تحقيق الاستقلال الحقيقي بالخروج من الاستعمار الهيكلي الذي فرض على مجتمعات العالم الثالث خلال القرون الثلاثة الأخيرة، وهو ذلك النوع من الاستعمار الذي قام بعملية فك وتركيب لمجتمعات العالم الثالث بالصورة التي تحقق مصالح الدول الأوربية . ففرض على بعضها زراعة أصناف معينة لا لأنها تريدها و إنما لأن المستعمر يحتاجها .فالجزائر الدولة الإسلامية لا تحتاج الكروم لصناعة النبيذ بمقدار احتياجها القمح لإطعام الجائعين ، ومصر والسودان ليست في حاجة إلى كل ذلك القطن بمقدار احتياجها إلى الذرة والقمح والأرز ....وهكذا .والخطوة الثانية هي إعادة اكتشاف الموارد الوطنية التي لم يتم التركيز إلا على ما يحتاجه الاستعمار منها . فالدول التي صنفت على أنها دول نفطية لديها من الموارد الأخرى ما يجعل إنسانها فاعلاً قادراً، وليس انسانا ريعياً مستهلكاً مترفاً يعيش على عوائد النفط وما أن تتوقف أو تقل سيكون في مهب الريح، أو يرجع راعياً للإبل

إن كان سيظل هناك إبل أو كان سيكون هو قادراً على الرعاية والرعي حينذاك . ومن ثم فإن الاستقلالية في الموارد يستلزم بداية تحديد الموارد الفعلية المتاحة ثم تحديد أفضل الطرق ، والإمكانيات المتاحة والممكنة لتوظيفها بما يخدم نموذج التنمية المستقل ، وبما يحقق إشباع الحاجات المستقلة للمواطنين ، ثم بعد ذلك يتم استغلال هذه الموارد بالطريقة التي لا توقعها في أسر القوى الدولية الكبرى ، وأيضاً بالطريقة المتلائمة مع عملية تجددها الذاتي ، ودورتها الحيوية أو بما يحفظ حقوق الأجيال القادمة فيها . وبعد ذلك يتم النظر في تبادل الموارد الطبيعية والبشرية مع باقي دول ومجتمعات العالم بصورة حرة تلقائية متوازنة .في فضاء إنساني يقوم على الاعتماد المتبادل وليس التبعية وعلى الاستفادة المتبادلة وليس الاستغلال وعلى التوازن والعدل وليس التدليس والظلم والجور.

ثالثاً : في موانع تحقيق التنمية المستقلة

مما لاشك فيه أن تحقيق التنمية المستقلة لا يمكن أن يتم إلا إذا تم إدراك العقبات والموانع التي تقف في طريقها وتحول دون حدوثها ، فالحديث عن كيفية تحقيق التنمية المستقلة لا يكتمل إلا بتناول موضوعي وجاد لأهم العوائق التي تجعل من تحقيقها أمراً صعباً أو مستحيلاً .وجملة الموانع التي سوف نتعرض لها في هذا السياق ليست حصراً إجمالياً لموانع تحقيق التنمية المستقلة بل هي تناولاً لأهم هذه الموانع و أكثرها تأثيراً في إعاقة عملية التنمية وهي :

١ـتآكل مفهوم الدولة وأفول السيادة .

حادثتان جوهريتان في عقد التسعينات مثلتا تحولاً هيكلياً في بنية النظام الدولي على المستوى الواقعي، وفي علم السياسة على المستوى النظري . أولاهما : سقوط حائط برلين وانهيار الاتحاد السوفيتي والتحول في دول أوربا الشرقية . وثانيهما : جولة الاورجواي عام ١٩٩٥، ثم التدخل الدولي في كوسوفو، ثم تيمور الشرقية بعده .

أ- الأولى تؤرخ لبداية تآكل مفهوم الدولة القومية nation state كما عرفت منذ القرن السابع عشر حتى نهاية القرن العشرين . وهذا التآكل يسير في اتجاهين متعاكسين[١٧] .الاتجاه

الأول: تشهده دول العالم الأول ، الليبرالي الغربي ، أو دول حلف الأطلنطي بعبارة أكثر دقة ، هذا الاتجاه يسير نحو تجاوز الدولة إلى أعلى من خلال إنشاء كيانات سياسية فوق الدولة ، تسعى لدمج مجموعة من الدول القومية في كيان عملاق يتجاوز مفهوم الدولة التقليدي، وان كان يحافظ على العديد من مؤسسات الدولة بعد تحويلها الى مؤسسات متجاوزة للدولة مثل البرلمان الأوربي ، على سبيل المثال .هذا التحول في مفهوم الدولة واقعياً يؤسس لتحول نظري يجعل من مفهوم الدولة الوظيفية أو المصلحية ، أي ذلك الكيان الذي يتجاوز مفاهيم الوطنية الضيقة ليؤسس لمفهوم فوق قطري يحقق مصالح أقليم معين أو مجموعة من الدول معينة ، وإن كان سيؤدي في النهاية إلى تآكل مفهوم الدولة دون إلغاءه إلغاءاً تاماً حيث سيظل موجوداً بعد أن يكون قد فقد العديد من خصائصه ومكوناته ووظائفه للكيان الأكبر . كذلك فإن هذا التطور الذي تشهده دول الشمال يؤدي إلى تقوية المجتمعات وتماسكها حتى وان أدى إلى تآكل مؤسسة الدولة لأنه تطور يقوم على التوازن بين كيانات متعددة دون أن يطغى أحدها أو مجموعة منها على الأخرى ، ودون أن يتم استنزاف مصالح بعضها للبعض الآخر . فالمجتمعات تلك هي صانعة هذا التطور وهي التي تتحرك – وبمحض إرادتها وكامل سلطتها – للانتقال إلى هذه المرحلة التي تتجاوز مؤسسة الدولة التقليدية ، ومن ثم فإن آثار هذا التحول على تطورها الداخلي وعملية التنمية فيها دائماً ذات طبيعة إيجابية لأنها- أي تلك المجتمعات- ترفض أو توقف أية عمليات اندماج تلحق بها ولو أضرار متصورة ومثال ذلك علاقة بريطانيا والاتحاد الأوربي ليس في حاجة إلى مزيد نقاش .

والاتجاه الثاني: تشهده دول العالمين الثاني والثالث ، أي دول الكتلة الشرقية سابقاً ودول القارات الثلاث آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية . وهذا الاتجاه يسير في الطريق المعاكس للاتجاه السابق ، حيث تتآكل فيه مؤسسة الدولة لصالح كيانات أقل منها أي تتفتت الدولة الواحدة ولا تتكامل مجموعة من الدول .فالدولة في هذه الحالة تفقد وجودها لصالح العرق أو الإقليم أو اللغة أو الدين أو القبيلة ، ومن ثم تتراجع للوراء خطوات بعيدة تفقد المجتمع أحياناً وجوده المادي وليس نموذج الصومال ببعيد .

الناظر في تطور الدولة في دول الكتلة الشرقية تدهشه متوالية التفكك التي شهدتها هذه الدول ، فالاتحاد السوفيتي تفكك إلى مجموعة من الدول، وبعضها شهد متوالية داخلية من التفكك مثل ازربيجان ومشكلة ناجورنوكاراباخ ، وروسيا والشيشان ، وأوكرانيا ومشكلة القرم ، كذلك يوجوسلافيا وتفككها الداخلي، ثم البوسنة وتفككها أيضاً وصربيا، وكرواتيا كذلك .وتشيكو سلوفاكيا دخلت تلك التجربة أخيراً . أما دول العالم الثالث فقد شهدت بعضها تفككات إلى أصغر التكوينات الاجتماعية مثل الصومال، وسيراليون، وليبريا، وبوروندي، ورواندا .وهذه الحالات ما هي إلا نماذج لما يمكن أن يحدث في العديد من الدول إذا توافرت عناصر معينة مثل ضعف مؤسسة الدولة أو التدخل الخارجي أو الموقف الإقليمي والدولي.

ب-والثانية تؤرخ لبداية أفول مفهوم السيادة .

فما تمثله جولة الاورجواي يعد بداية لتأسيس مرحلة جديدة في العلاقات بين الدول لعل ابرز ما يميزها هو تراجع مفهوم السيادة، وما حدث في العراق و ما يزال يحدث ، يجعل من مفهوم السيادة بمعناه المتعارف عليه مفهوماً تاريخياً، حيث لم تعد الدولة ممثلة في العراق تستطيع ممارسة سيادتها على كل إقليمها . وكان يمكن اعتبار هذا أمراً عادياً إذا ما نظر المجتمع الدولي إلى ذلك على أنه نوع من الاستعمار أو الانتداب أو الوصاية ، وفي هذه الحالة تعتبر سيادة الدولة موجودة ولكنها معطلة بفعل عامل خارجي ، ولكن أن ينظر المجتمع الدولي ممثلاً في الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها إلى هذا على أنه أمر طبيعي إذ تفرض بريطانيا و أمريكا سيادتها على سيادة العراق فهذا يمثل بداية تحول كبير في مفهوم السيادة . كذلك جاءت حالة كوسوفو، ثم تلتها حالة تيمور الشرقية لترسخ هذا المبدأ ، إذ أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ليسوا متكافئ السيادة إذ يحق لبعض هذه الدول بصورة مجتمعة أو لدولة قوية تفرض الصمت على الدول الأخرى أن تلغي كل أو بعض سيادة دولة معينة .

ومن ناحية أخرى فإن ثورة المعلومات والاتصالات والشركات عابرة القارات ، والأطر الاقتصادية والثقافية للعولمة تمثل أيضاً مرحلة أكثر تقدماً في اختراق سيادة الدول بل وبداية إلغائها في قطاعات معينة اقتصادية، وثقافية، وعلمية معينة[١٨]. وسوف تتوالى هذه التطورات حتى تجعل من مفهوم السيادة رمزياً قاصراً على علم ونشيد .

وهذا الأمران : تآكل مفهوم الدولة وأفول مفهوم السيادة يمثلان تحدياً شديداً لعملية التنمية المستقلة إذ لا تستطيع دولة أن تحقق نموذجها التنموي بصورة تلقائية وفعالة دون العديد من الخطوات الاستباقية التي نجمل أهمها في الآتي :-

١- ضرورة التكامل الإقليمي ليس كلزومية قومية فقط بل كلزومية وجود واستمرار وتنمية ، فلم يعد التكامل بعداً معنوياً بل أصبح ضرورة اقتصادية ووجودية ، وبدونها لا يضمن أي كيان قطري حتى مجرد الاستمرار لجيل أو جيلين كما هو.

٢-ضرورة تدعيم دور المجتمع والمجتمع المدني بصفة خاصة إذ هو الدرع الأساسي لتحقيق نموذج مستقل للتنمية ، ومن ثم يصبح تجسير الهوة ما بين الدولة والمجتمع ، وتحقيق مصالحة الدولة وقوى المجتمع أمراً في غاية الأهمية لتحقيق تنمية مستقلة.

٣-إيجاد كيانات إقليمية تنظيمية تحمى الإقليم من التدخل الدولي السافر الذي يؤدي إلى النيل من الدولة في وجودها أو سيادتها ، ولعل مثال استراليا مع تيمور الشرقية يحتاج إلى مزيد من البحث حيث يكون لكل إقليم أطر معينة تحتل فيها إحدى الدول دور القيادة مما يؤدي إلى تحجيم التدخل الدولي من خارج الإقليم .

٢-التصادم بين أيديولوجية الدولة وثقافة المجتمع

التنمية في جوهرها عملية مجتمعية تهدف إلي إحداث تغيير شامل في مجتمع معين من خلال إحداث نقلة معينة في مختلف قطاعاته، ومن ثم فهي عملية تهدف إلي تحريك المجتمع وتفعيله ودفعه لإن يتقبل التغيير ويقوم به ويتحمل تكاليفه وأعبائه، وبذلك فهي خطاب ثقافي شامل يتم توجيهه إلي المجتمع لإقناعه وتحويل تلك القناعات إلي مفاهيم وادراكات، ثم إلي سلوكيات وأنشطة واقعية، والحال هكذا فلابد أن يكون هذا الخطاب قابلاً للفهم يمكن للمجتمع فك رموزه واستبطانها، أي لابد أن يكون هذا الخطاب في ذاته مستبطناً للشفرة أو الكود الثقافي للمجتمع حتى يستطيع المجتمع التعاطي معه بالفهم والتقدير ثم الاقتناع والتفاعل والتطبيق، أي تحويل ذلك الخطاب التنموي إلي حقيقية واقعية يجسدها فعل إنساني، أو بعبارة أخري أن يستطيع هذا الخطاب التنموي المرور بسهولة وفعالية من خلال الوسيط الإنساني من خلال الوعي المدركات الاجتماعية ليتحول بعد ذلك إلي سلوكيات ثم إلي ظواهر اجتماعية، وفي هذه الحالة يمكن إحداث عملية تنموية حقيقية قادرة علي الاستمرار والتطور، وفي نفس الوقت يمكنها أن تحافظ علي

عوامل الدفع والتدافع داخل المجتمع من خلال تفعيل طاقاته وإطلاق سراح مكنون خبرته وذخائر ثروته الإنسانية.

أما في حالة تطبيق برنامج تنموي نابع من أيديولوجية غريبة عن ثقافة المجتمع، والمقصود بالغربة هنا أنها ليست جزءاً من المفردات والرموز الثقافية للمجتمع سواء انطبق ذلك علي الأيديولوجية الماركسية في مجتمع فلاحي متدين، أو الأيديولوجية السلفية الحديثة في مجتمع متعدد الأديان متحضر، ففي كلتا الحالتين تعتبر أيديولوجية غريبة عن المجتمع غير قادرة علي تفعيل الناس وتحريكهم وتقوية مصادر قوتهم وإضعاف عوامل ضعفهم.

وبصفة عامة يمكن القول أن محاولة إحداث تغيير اجتماعي من خلال أيديولوجية بعينها بغض النظر عن محتواها، محاولة محاطة بالعديد من عوامل القصور مهددة بالفشل لأن "التحكم في الظاهرة الاجتماعية من خلال الأيديولوجية كوسيط أو أداة ينتج في النهاية ضلالاً وسوء فهم وتحيزاً ووعياً زائفاً" [١٩] ، ولا يمكن أن يتم تطوير أي مجتمع من خلال خطة أو برنامج هذه هي خصائصه، ومن هنا فإن محاولة فرض الأيديولوجية تحدث أضرارا اجتماعية تعتبر حالة التخلف والركود بالنسبة لها تقدماً ونهوضاً، لأن هذا الفرض سيؤدي في المحصلة النهائية إلي إحداث تشوهات هيكلية في المجتمع تعوق تفعيل هذه الأيديولوجية وتؤدي إلي تفجير التناقضات الاجتماعية، بل قد تخلق تناقضات جديدة تدخل المجتمع في حالة من التحارب الاجتماعي والثقافي تستنزف طاقاته وتقضي علي حالة الصيرورة المنسجمة التي كان سيسير فيها لو أنه ترك لشأنه دون إحداث انحراف في حركته التاريخية يخرجه عن مساره الذي قد لا يعود إليه أبداً. تمثل الحالة المصرية نموذجاً مثالياً لاختبار فرضية العلاقة بين أيديولوجية النخبة وثقافة المجتمع ، وتأثير هذه العلاقة علي عملية التنمية والتغيير، فمنذ حالة الإرباك التي أحدثتها الحملة الفرنسية علي مصر، والتاريخ المصري يتحرك من تجربة إلي أخري جميعها حمل في طياته بذور وعوامل فنائه، وجميعها انتهي في مدد زمنية لا تتجاوز العقود الثلاثة. فتجربة محمد على باشا التي تبني فيها النموذج الأوربي للدولة، وسعي لتأسيس دولة قوية علي حساب المجتمع فكان بمثابة نقطة التحول في التاريخ المصري، بل والعربي الذي شهد لأول مرة دولة متدخلة تسلب المجتمع معظم صلاحياته ودوره وقوته، حين تم تجريد المجتمع من مواطن قوته بالقضاء علي قوة المماليك، واستقلال الأعيان، والتجار، والأشراف، وإلغاء مؤسسة الحسبة، ووضع يد الدولة علي الأراضي الزراعية، وتهميش الأزهر، وتحويل الدولة إلي صانع وزارع وتاجر بعد أن كانت دولة قريبة من نموذج "الدولة الحارسة"، هذه التجربة

انتهت بأضعاف المجتمع والدولة معاً، حيث جاءت الهزيمة العسكرية كنهاية للتجربة، وفشل لمحاولة التحديث التي قام بها، وقد يري البعض أن الهزيمة كانت عملاً عسكرياً محضاً ، ولكن ذلك العمل العسكري أدي إلي انهيار تجربة ما كان لها أن تنهار لو أنها استطاعت الترسخ في عمق المجتمع والاستقرار فيه، بل أن انهيارها يثبت أنها تجربة فوقية ركزت علي بناء مجموعة من المؤسسات السياسية لم يتفاعل معها إلا أفراد النخبة، ومجموعة من المؤسسات التعليمية لم تتجاوز حدود العاصمة، أما باقي المجتمع فلم ير فيها إلا نوعاً من طغيان الدولة علي حساب المجتمع وتدخلها لسلب حرية حركته وتعديها علي فضائه الإنساني، ولعل تولي عباس باشا للسلطة بعد وفاة محمد علي وتبنيه لنموذج مغاير ودخوله في صراع مع العديد من رموز النخبة التي أسسها محمد علي خصوصاً رفاعة الطهطاوي لدليل علي أن هذه التجربة لم تستطع التجذر ثقافياً بل خلقت نوعاً جديداً من الصراع الثقافي الاجتماعي في مصر، ثم كانت تجربة سعيد باشا وإسماعيل باشا علي نفس النهج، حين تم السعي لإحداث تنمية معتمدة علي الخارج تعلي دور رأس المال وتستند بصفة أساسية علي القروض الأجنبية، وتركز علي الاستهلاك اكثر من الإنتاج، وعلي مؤسسات الترفيه أكثر من البنية الأساسية، وقد انتهت التجربة أيضاً بهزيمة عسكرية أخري، قد لا تختلف عن سابقتها سواء في أطرافها أو في آثارها الاجتماعية، وكذلك قد لا تختلف في أسبابها ونتائجها الاجتماعية والسياسية. وهكذا كانت التجربة الليبرالية ١٩٢٢-١٩٥٢ حيث تم تبني نموذجاً للحكم منسوخاً عن تجربة أخري غريب في كثير من مؤسساته عن المجتمع وثقافته، فلم يكن هناك تجذر لمفاهيم الحزب والبرلمان والائتلاف والانشقاق الحزبي...الخ، فتحولت التجربة الليبرالية إلي حالة من عدم الاستقرار السياسي انتهت بهزيمة ثالثة في حرب فلسطين كانت تجلياً لانهيار النظام السياسي وفشله وعدم قدرته علي التعبئة السياسية، بل أن ظهور قوات شعبية في صورة فصائل للمجاهدين منفصلة عن القوات الحكومية لمؤشر علي نضج الثنائية واتساعها بين المجتمع والدولة، ومن ثم كانت الثورة علي النظام وما سبقها من صراع بين الأخوان المسلمين والحكومة أمرا طبيعياً في حالة نموذج سياسي فقد شرعيته، وليس مجرد ثورة علي حاكم فاشل، وذلك لأن التغيير التالي جاء رافضاً لكل القيم والرموز والمعاني التي عبر عنها وجسدها النظام السابق، ثم جاءت الثورة وتبنت نموذجاً اشتراكيا يقوم علي التأميم والمصادرات وتفكيك البناء الطبقي للمجتمع بصورة متسرعة، وغير متوازنة، ويعتمد علي المشروع العام في مجتمع لم يؤهل بعد لتلك المفاهيم، وكانت الهزيمة الرابعة والنهاية الحتمية للتجربة، تلك الهزيمة التي قادت إلي نوع من التحول الاجتماعي الكامل عن هذه التجربة علي الرغم من أنها كانت من الناحية الاجتماعية والاقتصادية من انجح التجارب في التاريخ

المصري الحديث، ولكن نظراً لتبنيها لأيديولوجية سياسية غير متطابقة مع ثقافة المجتمع تم تجاهل إنجازاتها غير المسبوقة وغير المتكررة في التاريخ الحديث لمصر، وتم التحول عنها إلي نموذج معاكس افتقد منظومة القيم السياسية التي جسدتها هذه التجربة مثل العدل والمساواة والكرامة الوطنية، وعلي الرغم من ذلك وجد هذا النموذج أنصاراً من طبقات وفئات اجتماعية عديدة، وتحول المجتمع إلي النقيض مع عصر الانفتاح، ولا تزال هذه التجربة الأخيرة تتفاعل ولم توضع نهايتها بعد.

وفي كل تلك التجارب كان القاسم المشترك هو النهج الفوقي للتغيير أي التغيير من أعلي، وتبني نماذج للتطوير السياسي تشبه الأيديولوجيات، غريبة عن ثقافة المجتمع، وفي نفس الوقت يتم فرضها عليه بصورة وصائية لا تعطي للمجتمع فرصة للتعلم والنقد والتقويم والمراجعة والقبول والرفض، وإنما يتحول النموذج التنموي إلي أيديولوجية للدولة بل جزء من هويتها يُحارب بكل الوسائل من يحاول التشكيك في صلاحيته أو يدعو لتبني نموذجاً غيره.

٣- منظومة التبعية وثنائية البناء الاجتماعي والاقتصادي

إن أخطر آثار حالة التبعية التي تعيش في ظلها دول العالم الثالث بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة هي حدوث انشطار في المجتمع بمختلف فعالياته ومؤسساته وعلى مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية . ذلك الانشطار الذي أوجد حالة من الثنائية بين أبنية ومؤسسات وأنماط إنتاج ، وعلاقات اجتماعية وثقافية أحدها يمثل امتداداً للمجتمع يعبر بصورة أو بأخرى عن مصالحة ، والآخر هو امتداد للخارج أو للمتبوع بثقافته ونظمه الاجتماعية وأنماط معيشته بل ونظمه الاقتصادية [٢٠] ، وهذه الثنائية أحدثت ولم تزل تحدث العديد من الآثار السلبية على عملية التنمية المستقلة أهمها :

- تفتيت طاقة المجتمع وقدراته وكفاءاته المادية والمعنوية إذ أن جزء منها يتحرك في اتجاه معين والآخر يسير في اتجاه آخر ، وهما اتجاهان في الأغلب الأعم لا يلتقيان لأنهما يعبران عن منظومتين متعارضتين من المصالح ، إذ لا يعقل أن يتفق التابع والمتبوع أو الناهب والمنهوب .
- أنها زادت في تشتيت قدرات المجتمع وفعالياته من خلال حالة الصراع الظاهر أو الخفي التي يعيشها المجتمع ، وحالة الصراع تلك لا تقتصر على الصراع السياسي فحسب و إنما الصراع الأكثر خطورة يكمن في الصراع الثقافي والاجتماعي والاقتصادي ، أي

الصراع حول وجهة المجتمع وأهدافه وغاياته ومثله العليا ، وحول القيم الأساسية التي تمثل اللحمة أو الرابطة التي تشد مختلف أجزاء المجتمع بعضها البعض .

- أن حالة الثنائية هذه تمثل حالة مثالية للقوى الخارجية للتأثير في المجتمع أو التدخل المباشر فيه حين تحين الفرصة عندما يخرج هذا الصراع عن أطره التي يستطيع المجتمع التعامل معها واحتوائها .

ومن هنا فإن الحديث عن التبعية عند معالجة قضية التنمية المستقلة لا ينبغي أن يقف عند مؤشرات التبعية الاقتصادية أو التكنولوجية ، ذلك أنها حالة هيكلية تبدأ من التبعية النفسية والثقافية والاجتماعية ، ثم تمتد إلى الاقتصادية والسياسية . ومن ثم فإن معالجتها من أجل تحقيق تنمية مستقلة لابد أن تكون معالجة شاملة لتتسق مع طبيعتها الشاملة .

وفي سياقنا هذا لابد من التفرقة الدقيقة بين حالة التبعية dependency وحالة الاعتماد المتبادل interdependency ، ذلك أن الأولى هي فقدان المجتمع لقياده لصالح مجتمع آخر، بينما الثانية هي تفاعل طبيعي لا يمكن ولا ينبغي عدم الانخراط فيه والتعاطي معه .

٤- التدخل الدولي الإيجابي والسلبي : المعونات والعقوبات

إن المعونات والعقوبات حقيقة واحدة، إذ ينطلقان من فكرة واحدة، وتحكمهما فلسفة واحدة ويعبران عن رؤية محددة واحدة "للآخر" أي للدول موضع التعامل، والتي تنشأ معها علاقات دولية وتدخل في تفاعل سياسي مع "الذات"، كذلك يهدفان إلى تحقيق غايات ومقاصد واحدة، وهى أحداث التغيير في "الآخر" وتطويعه ليستجيب لمصالح "الذات" ويحقق أهدافها، وأيضا يتفقان في الأثر والنتيجة، إذ آثارهما في المحصلة النهائية واحدة، والشيء الوحيد موضع الاختلاف هو ظاهرهما، إذ انه متناقض فإحداهما عطاء، والأخرى منع، والأولى ثواب، والثانية عقاب، والأولى تفاعل، والثانية تخاصم وتنابذ وتقاطع، ولكن هذا الاختلاف يبدو للنظرة "البرانية" التي تتعامل مع الإشكالية في مظهرها، أما التحليل "الجوانى" لهما فيجعل من هذا الاختلاف خلاف في الوسائل لتحقيق نفس الهدف، واختلاف تعبير عن نفس الفكرة، أو هو نوع من الترجمة لنص واحد بلغتين مختلفتين في الحرف والكتابة. وفى السياق التالي سنعرض لأهم آثارهما في إعاقة عملية التنمية المستقلة:

ا-القضاء على الوجود، أو القضاء على القدرة على الوجود

تؤدى العقوبات الاقتصادية إذا ما طبقت بصورة حازمة إلي القضاء على الوجود المادي للمجتمع، ولو بصورة تدريجية كما في حالة العراق، حيث يتجاوز من ماتوا بسبب العقوبات أكثر من مليونين ومن سينشئون شبه موتى أضعاف هذا الرقم، (٢١) وهذا ليس أثراً غير متوقع أو لم يرد بخاطر واضعي سياسة العقوبات الاقتصادية إذ أن فلسفة العقوبات ذاتها تقوم على الإبادة الجماعية البطيئة للدولة المستهدفة، وذلك لأن خسائرها غير موجودة بالنسبة للدولة الفارضة للعقوبات، وهذا مما يجعلها أفضل وأيسر من الحرب لأنها تحقق نفس هدف الحرب دون خسائر في الطرف المنتصر، وقد علق مراقب ألماني عندما تم تضمين العقوبات الاقتصادية ضمن ميثاق عصبة الأمم، وأطلق عليه "وودرو ويلسون" مفهوم "العلاج الفظيع" قائلاً "من بين أدوات القتل الجماعي كلها يعد الأسطول الأكثر تقدماً، فالقوة الضاربة ودافع الإرادة، والمهارة التدميرية لدول برمتها تتركز في بضع سفن ضخمة، وفى وسع ملايين المحاربين إبادة مقاطعات ولكنهم لا يستطيعون تدمير بلد بكامله، غير أن ١٢ سفينة حربية تحاصر دولة ولا تشاهد في مواقعها البعيدة تستطيع نشر الجوع والبؤس في قارة كاملة" (٢٢).

أما المعونات فإنها تحقق نفس الهدف وان أبقت على الأبدان والأجساد أولم توردها مورد الردى، لأنها تؤدى إلى فقدان الإرادة، والمقدرة الذاتية، والقدرة على الفعل، وعلى التحكم في المستقبل وتنشر قيم الاتكال العلمي والتقاني على الدول المتقدمة، وتنشر قيم السلبية وافتقاد روح المبادرة (٢٣)، وتحول المجتمع إلى عبء على مجتمع آخر لا يستطيع الاستغناء عن الشحاذة، وانتظار الصدقات، وقد صدق "هانز ج. مورجانثو" عندما اعتبر الدول المتلقية للمعونات دول من الكسالى والشحاذين، وساواهم بالكسالى والشحاذين في المجتمع الداخلي.

ب-فقدان المناعة الاقتصادية أو فقدان المناعة الثقافية

عادةً ما تؤدى العقوبات إلى انهيار الجهاز المناعي لاقتصاد الدول المستهدفة بها، حيث لا يستطيع الإحلال والاستبدال في أدوات الإنتاج، أو في الخدمات العامة، وحيث لا يستطيع إصلاح ما قد يعطب من الآلات، ناهيك عن التطوير، وقد لا تستطيع إنتاج ما يسد حاجة الناس، ويحافظ على استمرار فعاليتهم الإنتاجية، كذلك تؤدى المعونات إلى فقدان المناعة الثقافية للمجتمع من خلال حدوث حالة من الاستلاب لكل ما هو أجنبي، والوقوع في حالة التبعية، ثم الاغتراب

الثقافي المؤدى إلى توطين قيم ثقافية أجنبية على حساب القيم الثقافية الوطنية [٢٤] مما يؤدى في النهاية إلى انقسام المجتمع إلى عالمين منفصلين يصادم كل منهما الآخر، ويجهض فعالياته، ويسعى لتدميره: عالم الثقافة التقليدية، وعالم الثقافة الحديثة، وقد أظهرت التجربة المعاصرة في الوطن العربي أنهما لا يستطيعان التعايش، ولا يسمحان للمجتمع أن يستقر أو يستمر، فالصراع بينهما من أخطر الأزمات التي تجهض فعالية المجتمعات.

ج--تشويه البنية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية

حيث تؤدى العقوبات إلى إحداث خلل ضخم في الهيكل الاقتصادي، مما يؤدى إلى حدوث متوالية من الانهيارات في الاقتصاد القومي قد تفقده تراكم قرنين من الزمان كما في حالة العراق، ومع انهيار النظام الاقتصادي تحدث انهيارات متعددة، وبمعدلات أسرع في النظام الاجتماعي، حيث تنتشر قيم الأنانية، والفردية، والرشوة، والاستغلال، والجشع، وحيث ينتشر الفساد الأخلاقي أو السياسي، وحيث تصبح الجرائم فعلاً مبرراً نفسياً للحفاظ على الحياة، أما في حالة المعونات، فإن مشروطية المعونات الخارجية تؤدي إلى نتائج قريبة من السابق فعادةً ما يتم توجيه معظم المعونات إلى شراء سلع من الدول المانحة، وعادةً ما يتم توجيه المعونات إلى قطاعات اقتصادية، واجتماعية معينة قد تؤدى إلى إخلال بالتوازن الطبيعي لقطاعات الإنتاج في المجتمع، أو بمنظومة الاعتماد المتبادل بينها، كذلك تؤدي إلى تشويه الإنتاج والاستهلاك المحلي، وتؤدي إلى حالة من الاسترخاء في الادخار القومي ناتجة عن انتشار القيم الاستهلاكية في المجتمع، وعن الاعتماد علي العون الخارجي [٢٥]، هذا ناهيك عن انتشار القيم والأفكار التي تصاحب المعونات، وترتبط بطبقة الوسطاء، والسماسرة العاملين فيها، هذا بالإضافة إلى أن المعونات إذا ما قدمت من خلال الحكومات، فإنها تخلق طبقة من المنتفعين، والفاسدين سياسياً الذين يقومون بنهب هذه المعونات، والانتفاع بها، واستغلالها ولو في صورة بعثات خارجية، أو دورات تدريبية، أو غيرها، أو توظيفها في مشروعات تحقق مصالح شخصية أكثر من تحقيقها لمصالح عامة، وقد ينتهي الأمر إلى تغيير الولاء لدى طبقة البيروقراطيين بحيث يصبح ولائهم للدولة المانحة أكثر من ولائهم لأوطانهم. أما إذا قدمت المعونات إلى مؤسسات المجتمع المدني فإن ذلك يؤدي على المدى البعيد إلى النيل من سيادة الدولة، وقد يؤدى إلى تنفيذ أجنده معادية لها، ولو بصورة غير واعية من قبل مسئولي المنظمات غير الحكومية، حيث عادةً ما تقدم المعونات لتنفيذ مشروعات معينة تركز على قضايا، وإشكاليات قد لا تكون في مصلحة الدولة المتلقية.

د-تحقيق انحراف المجتمع عن مساره التاريخي

سواء بخنقه وجعل سلوكياته جميعاً عبارة عن ردود أفعال لأزمات خلقتها قوى أجنبية أحدثت خللاً في صيرورته التاريخية وحرفته عن مساره، أو من خلال دفعه عبر المعونات التي تبني قيماً وأهدافاً قد لا تكون هي قيمه وأهدافه، مثل الضغط على الدول المتلقية للمعونات لتتبنى سياسات الانفتاح الاقتصادي، والخصخصة وتقليص القطاع العام، وتتخلى عن مسئولياتها عن دعم الطبقات الفقيرة.

الهوامش

١- أبو هلال العسكري ، الفروق في اللغة ، ترجمة عن الفارسية - د . محمد علوي مقدم ، و د. ابراهيم الدسوقي شتا (مشهد : ب . ن . ب . ت) ص ٢٢٥

٢- أسوالد شبنغلر ، تدهور الحضارة الغربية ، ترجمة : أحمد الشيباني (بيروت : دار مكتبة الحياة ، ١٩٦٤)، الجزء الأول ، ص ص ٦٠ – ٦١

٣-Lucian Pye , and Sidney Verha , eds. *Political Culture and Political Development* (New Jersey : Princton University Press – 1965).

٤- نصر محمد عارف ، الحضارة ، الثقافة، المدنية : دراسة لسيرة المصطلح ودلالة المفهوم (واشنطون : المعهد العالمي للفكر الاسلامي ١٩٩٤) .

٥- ابن منظور ، لسان العرب ، مادة ثقف .

٦- د . حليم بركات ، المجتمع العربي في القرن العشرين : بحث في تغير الأحوال والعلاقات (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ٢٠٠٠)،ص ٩١٨

٧-حيدر موسى عبد العظيم ، الإنسان وفلسفة التنمية : أزمة مجتمع (بيروت ، دار عز الدين للطباعة والنشر)، الطبعة الأولى ١٩٩٣.

٨-بول باران ، الاقتصاد السياسي للتنمية ، ترجمة فؤاد بلبع (القاهرة : دار القلم ، ١٩٦٧)

٩-د . سعد حسين فتح الله ، التنمية المستقلة : المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ١٩٩٥)، ص ٣٨ .

١٠- سير ج لاتوش ، تغريب العالم ، ترجمة خليل كلفت ، (القاهرة : دار العـالم الثالـث ، الطبعـة الأولى ١٩٩٢ ، ص ٨١

١١- أنور عبد الملك ،" تنمية أم نـهضة حضـارية" ، المستقبل العربي ، السنة الأولـى ، العـدد ٣ ، سبتمبر / ايلول ١٩٧٨.

١٢- إسماعيل صبري عبد الله ، "العرب بين التنمية القطرية والتنمية القومية" ، المستقبل العربي ، السنة الأولى ، العدد ٣ ، سبتمبر /أيلول ١٩٧٨

١٣- راجع: عادل حسين ،الاقتصاد المصري من الاستقلال الى التبعية: ١٩٧٤-١٩٨٠(بيروت: دار الوحـدة للطباعـة و النشـر، ١٩٨٠-١٩٨١)، مجلـدان، و عـادل، نحـو فكـر عربـي جديـد ، الناصرية والتنمية والديمقراطية (القاهرة : دار المستقبل العربي ، ١٩٨٤)

١٤-جلال الدين السيوطي ، الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية (القاهرة: دار إحيـاء الكتب العربية ، ب . ت)، ص ١٧٥

١٥-Migdal Joel, Strong. *Societies and Weak States: States - Society Relations and State Capabilities in the Third World* (New Jersey: Princeton University Press, 1988).

١٦- د . سعد حسين فتح الله ، مرجع سابق ، ص ٣٧

١٧- نصر محمد عارف ، نظريات التنمية السياسية المعاصـرة : دراسـة نقديـة مقارنـة فـي ضـوء المنظور الحضاري الإسلامي(القاهرة : دار القارئ العربي، ١٩٩٣)، ص ص ١٢ – ١٣.

١٨- ولتر ب . رستون ، أفول السيادة : كيف تحول ثورة المعلومات عالمنا ، ترجمة سمير عزت نصار وجورج خوري (عمان دار: النسر للنشر والتوزيع ، ١٩٩٤)

١٩-Michael E. Urban, Introduction: The Problem of Ideology and the Question of Change, in: Michael E. Urban, ed., *Ideology and System Change in the USSR and East Europe*, (New York, St.Martin's press, 1990) p.xvii.

٢٠ - Tony Smith, "The Dependency Approach," in:Wiarda, Haward J. ed. *New Directions in Comparative Politics*. Oxford: Westview Press, 1991

٢١- جيف سيمونز، التنكيل بالعراق: العقوبات والقانون والعدالة (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٩٨). ص ص ٢٥٧-٢٧١

٢٢- المرجع السابق، ص ٢٢٤

٢٣-يوليوس نيريرى وآخرون، التحدي أمام الجنوب: تقرير لجنة الجنوب (بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠)،ص.٩٣
٢٤-د. يوسف صايغ، التنمية العصية: من التبعية إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٩٢)، ص .٣١
٢٥-د.رمزى زكى، فكر الأزمة :دراسة في أزمة علم الاقتصاد الرأسمالي والفكر التنموي العربي (القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٨٧)، ص ص ١١٣-١١٤.